المجلس الأعلى للثقافة

المجلة المصرية لعلم الاجتماع

العدد الأول ٢٠٠٨

أولويات العلم الاجتماعى

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة الدراسات الاجتماعية

المجلة المصرية للعلم الاجتماعى

(العـدد الأول)

٢٠٠٨

أولويات العلم الاجتماعى

المجلس الأعلى للثقافة

المحتويات

- تصدير . أحمد أبو زيد ٥
- هذه الندوة . محمد حافظ دياب ٨
- أولويات العلم الاجتماعى فى القرن الحادى والعشرين . أحمد أبو زيد ١٦
- السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع « التداخل النظرى والمنهجى » . محمد أحمد بيومى ٢١
- أزمة الدور الاجتماعى للعلم الاجتماعى فى مصر. محمد الجوهرى ٤٥
- النقد العلمى من أولى أولويات البحث العلمى الاجتماعى. ناهد صالح ٤٩
- الرؤية المستقبلية للعلوم الاجتماعية فى العالم الثالث والمتغيرات فى القرن الحادى والعشرين . حكمت أبو زيد ٦٥
- كفاءة العلوم الاجتماعية فى ترشيد السياسات الاجتماعية . هدى مجاهد ٧٢
- المعوقات الثقافية فى رؤية الواقع الاجتماعى : نظرة نقدية . مجدى حسنين ٨٦
- اغتراب المرأة فى العلم الاجتماعى المعاصر . سامية الساعاتى ٩٢
- الصياغة الاجتماعية لعلاقة الإنسان بالبيئة فى مصر . فاروق العادلى ٩٥
- العولمة وسؤال العلوم الاجتماعية . محمد حافظ دياب ١١٠
- التوصيات . ١٣٤

تصدير
المجلة المصرية للعلم الاجتماعى

أ.د. أحمد أبو زيد

بدأ التفكير منذ بضع سنين داخل « لجنة الدراسات الاجتماعية » بالمجلس الأعلى للثقافة فى إصدار مجلة خاصة بمجالات البحث والدراسة التى تدخل فى نطاق اهتماماتها وأنشطتها كما حددتها السياسة الثقافية العامة التى تلتزم وزارة الثقافة والمجلس الأعلى بلجانه المختلفة بتطبيقها ، للارتفاع بالمستوى الثقافى العام من ناحية وتعريف جماهير المثقفين العريضة بأهم وأحدث اتجاهات الفكر فى مختلف التخصصات من ناحية أخرى ، وإتاحة الفرصة لأعضاء هذه اللجان للإسهام بجهودهم وبحوثهم الخاصة ومناقشتهم لتلك النظريات والاتجاهات الفكرية من منطلق خبراتهم العميقة من ناحية ثالثة ، على أمل أن يؤدى ذلك كله فى الأمر إلى بلورة هذه الأفكار والآراء والخبرات والمناقشات فى اتجاه نظرى أصيل يكون علامة سيرة لما قد يؤلف مدارس فكرية مصرية متميزة لها خصائصها ومقوماتها الواضحة .

وقد صادف إنشاء المجلة بعض الصعوبات والمشكلات التى ربما كان أهونها مشكلة التمويل ، إذ تكفَّل المجلس الأعلى للثقافة منذ البداية بتغطية كافة النفقات ، واعتبر ذلك جزءًا من رسالته لنشر الثقافة الرفيعة على أوسع نطاق ، وتيسير التخصصات الدقيقة للقارئ المثقف العام ، مع عدم إهدار القيم العلمية الأكاديمية .

إنما نجمت أولى المشكلات الحقيقية من طبيعة تكوين اللجنة ذاتها وانتماء أعضائها إلى ثلاثة تخصصات أساسية كبرى لكل منها فروع وتفرعات ونظريات ومناهج وفلسفات واتجاهات فكرية متضاربة . وهذه التخصصات الثلاثة

الكبرى الممثلة فى اللجنة هى أولاً علم الاجتماع بفروعه العديدة المتطورة التى يكاد كل فرع منها يؤلف (علمًا) مستقلاً ومتمايزًا كما يظهر من نفس تسمية هذه (الفروع) حيث يشار إلى كل فرع منها بأنه (علم) ؛ ولذا نجد أنفسنا أمام علم الاجتماع الريفى وعلم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع الصناعى ، بل وأيضًا علم الاجتماع اللغوى وعلم الاجتماع الدينى أو الجمالى أو السياسى إلى غير ذلك من التخصصات الدقيقة التى يعرفها الطلاب منذ بداية انخراطهم فى أقسام (علم الاجتماع) .

والتخصص الرئيسى الثانى الممثل فى اللجنة هو الأنثروبولوچيا بفرعيها الأساسيين وهما الأنثروبولوچيا الاجتماعية التى تُعنَى فى المحل الأول بدراسة البناء الاجتماعى بكل أنساقه ونظمه الاجتماعية العديدة من سياسية واقتصادية وقَرابية وغيرها مع تتبع العلاقات والتأثيرات المتبادلة بينها جميعًا . ثم الأنثروبولوچيا الثقافية التى تُعنَى بدراسة الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة والذى يشمل العادات والتقاليد وأنساق الفكر وأنماط القيم وما إليها . والظاهر أن ما حدث لفروع علم الاجتماع من نمو أغرى كل فرع منها بأن ينتحل لنفسه صفة (العلم) المتمايز كما يحدث الآن فى الأنثروبولوچيا السياسية والأنثروبولوچيا الاقتصادية ، بل وأيضًا أنثروبولوچيا السياحة وأنثروبولوچيا التغذية وما إليها .

وأما التخصص الرئيسى الثالث الممثل فى اللجنة فهو الخدمة الاجتماعية على اعتبار أنها تؤلف فى بعض أبعادها على الأقل الجانب التطبيقى الذى يهتم بدراسة المشكلات التى يعانى منها الفرد والمجتمع وتعمل على الارتقاء بالأوضاع القائمة ، ومن هنا تُعتبر الخدمة الاجتماعية الضلع الثالث المكمل لوحدة الدراسات الاجتماعية التى تضطلع اللجنة بحمل رسالتها .

وكان لا بد من مراعاة هذا التركيب الثلاثى فى كل مراحل التخطيط لإصدار المجلة ، ابتداء من اسم المجلة إلى المجالات التى تعرض لها البحوث التى تنشر فيها إلى المستوى العلمى الذى يجب أن تكون عليه هذه البحوث والدراسات وغير ذلك من الأمور التى تواجه - بغير شك - إصدار أى عمل جادٍّ مشترك . واختلفت الآراء وتوالت الاقتراحات حول اسم المجلة بين أن يكون (المجلة المصرية لعلم الاجتماع) - وهو تحديد ضيق لأنه يغفل التخصصين الأساسيين الآخرين مع الاعتراف بأن اسم (علم الاجتماع) هو الأكثر شيوعًا فى مصر والعالم العربى ، كما أنه عرف طريقه إلى الحياة الأكاديمية قبل التخصصين الآخرين - وأن يكون (المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية) ، وهى تسمية فضفاضة للغاية ولا تتفق مع تكوين اللجنة والمهمة المحددة لها من قِبَل المجلس الأعلى للثقافة ، كما أن هناك من يُدخِل الاقتصاد والقانون ضمن دائرة العلوم الاجتماعية، وهما تخصصان لهما مجالاتهما الواسعة المتعددة ، كما أن لهما لجانهما الخاصة فى المجلس . واستقر الرأى بعد لأى على أن تحمل المجلة اسمها الذى يصدر تحته الآن العدد الأول (المجلة المصرية للعلم الاجتماعى) ، وأن ينص صراحة على أن المقصود بذلك هو تلك

التخصصات الرئيسية الثلاثة بكل فروعها واتجاهاتها النظرية وتطبيقاتها العملية ومناهجها وتاريخها ومدارسها وأساليب وطرق البحث فيها .

ومع أن المجلة مفتوحة لكل الآراء ومختلف وجهات النظر والأقلام الجادة كافة فقد رؤى أنه قد يكون من الأفضل بالنسبة إلى مطبوعة علمية ثقافية رفيعة المستوى بغير تزمت ، وتصدر عن إحدى لجان المجلس الأعلى للثقافة ، ولها هدف علمي وثقافي محدد ، أن تخصص المجلة كل عدد من أعدادها لمعالجة موضوع واحد فقط تتم دراسته من مختلف الزوايا والاتجاهات بحيث يعكس في آخر الأمر من خلال المقالات والبحوث المنشورة فيه تنوع وثراء واهتمام الفكر الاجتماعي بهذا الموضوع ومدى أهميته بالنسبة إلى المشتغلين بالعلم الاجتماعي في مصر بخاصة وفي الوطن العربي بعامة ، ومدى التجاوب مع المشكلات التي تندرج تحت هذا الموضوع .

وواضح أن هذه السياسة تقتضي الإعلان مسبقًا عن المحور الرئيسي الذي سوف يدور حوله كل عدد ، ودعوة المتخصصين للإسهام ببحوثهم ، كما نرجو أن يُعقد حول كل موضوع ندوة خاصة تناقَش فيها البحوث المقدَّمة توطئة لإعادة النظر فيها ونشرها بالمجلة . وهذا هو ما حدث بالفعل بالنسبة إلى هذا العدد الأول . هذا ونرجو أن نتمكن في الأعداد القادمة من نشر جانب من المناقشات التي تثيرها تلك البحوث في أثناء انعقاد الندوات ، كما نرجو أن نفرد مساحة أكبر للإصدارات الجديدة في التخصصات الثلاثة ، وهي على أية حال تجربة قابلة للتغيير والتعديل .

إن لجنة الدراسات الاجتماعية بالمجلس الأعلى للثقافة إذ تصدر هذا العدد من المجلة المصرية للعلم الاجتماعي ، لترجو أن تسهم من خلالها في توطيد العلاقات الأكاديمية بين المشتغلين بالتخصصات الثلاثة الرئيسية ، وأن تكون في الوقت ذاته منبرًا لعرض ومناقشة ونقد التيارات والاتجاهات الفكرية التي تظهر في الخارج للتعريف بها والإفادة منها في إثراء الفكر الاجتماعي الوطني والقومي .